

## دول المنطقة ما زالت ترتاب بخطط ترامب حيال إيران

كشفت الردة الإيرانية على مقتل الجنرال قاسم سليماني بوضوح تخبط استراتيجية الإدارة الأميركية حيال التعامل مع تهديدات طهران، ما يفقدها دعم حلفائها في منطقة الشرق الأوسط الذين لا يتقنون تماما في نوايا الرئيس دونالد ترامب غير المعلنة.

واشنطن - راقبت الإدارة الأميركية بقلق موقف حلفاء الولايات المتحدة في العالم أثناء حالة التوتر القصوى بين إيران والولايات المتحدة في الأيام الماضية. وفي ضوء تلك المواقف تعيد إدارة الرئيس دونالد ترامب رسم خارطة مستقبل الصراع مع إيران، خصوصا أن الدوائر الدبلوماسية باتت تشعر أن القوة الجارية للولايات المتحدة ليست كافية لفرض رؤية سياسية على إيران دون تضامن واسع وكامل من البلدان الصديقة للولايات المتحدة.

وترى مصادر دبلوماسية أن حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لطالما الحوا على واشنطن لاتخاذ موقف صارم ضد إيران وسلوكها المزعزع للاستقرار والمهدد لبلدان يفترض أنها تاريخيا داخل الحندق الأميركي، لكنها فوجئت بان ما صدر في المنطقة من مواقف كان أقل حدة مما هو منتظر. وتتفهم هذه المصادر توجس دول المنطقة من المقاربة المقلقة التي اعتمدها الرئيس السابق باراك أوباما، ليس بسبب عمله على مد قنوات اتصال مع طهران قادت إلى إنتاج اتفاق فيينا النووي مع إيران الموقع عام 2015، بل لأن الرئيس الأميركي لم يستشر دول المنطقة ولم يأخذ هواجسهم بالحسبان، وجعل حلفاء واشنطن في المنطقة يشعرون بان الولايات المتحدة تسعى من خلال هذا الاتفاق إلى بناء شراكة إيرانية أميركية وفق قواعد نيات عقائد النظام الإيراني، وأن هذه الشراكة المتعديتة تأتي على حساب مصالح بلدان المنطقة وأمنها واستقرارها.

وتقول هذه المراجع إن دول المنطقة سعت بشكل متواضع إلى إعادة التواصل مع إيران بغية إرساء حد أدنى من التعاون التقني مع إيران دون أن يرقى الأمر إلى مستوى التعاون الأمني الكبير الذي دعى إليه الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف.

وتقول تقارير أميركية إن قنوات تواصل أسفرت عن تخفيض مستوى العنف في اليمن وتبادل الأسرى وتنشيط الأعمال لعقد محادثات تنهي الحرب هناك بالوسائل السياسية، وإن كل هذه الاتصالات كانت تجري بالتنسيق مع الحليف الأميركي.

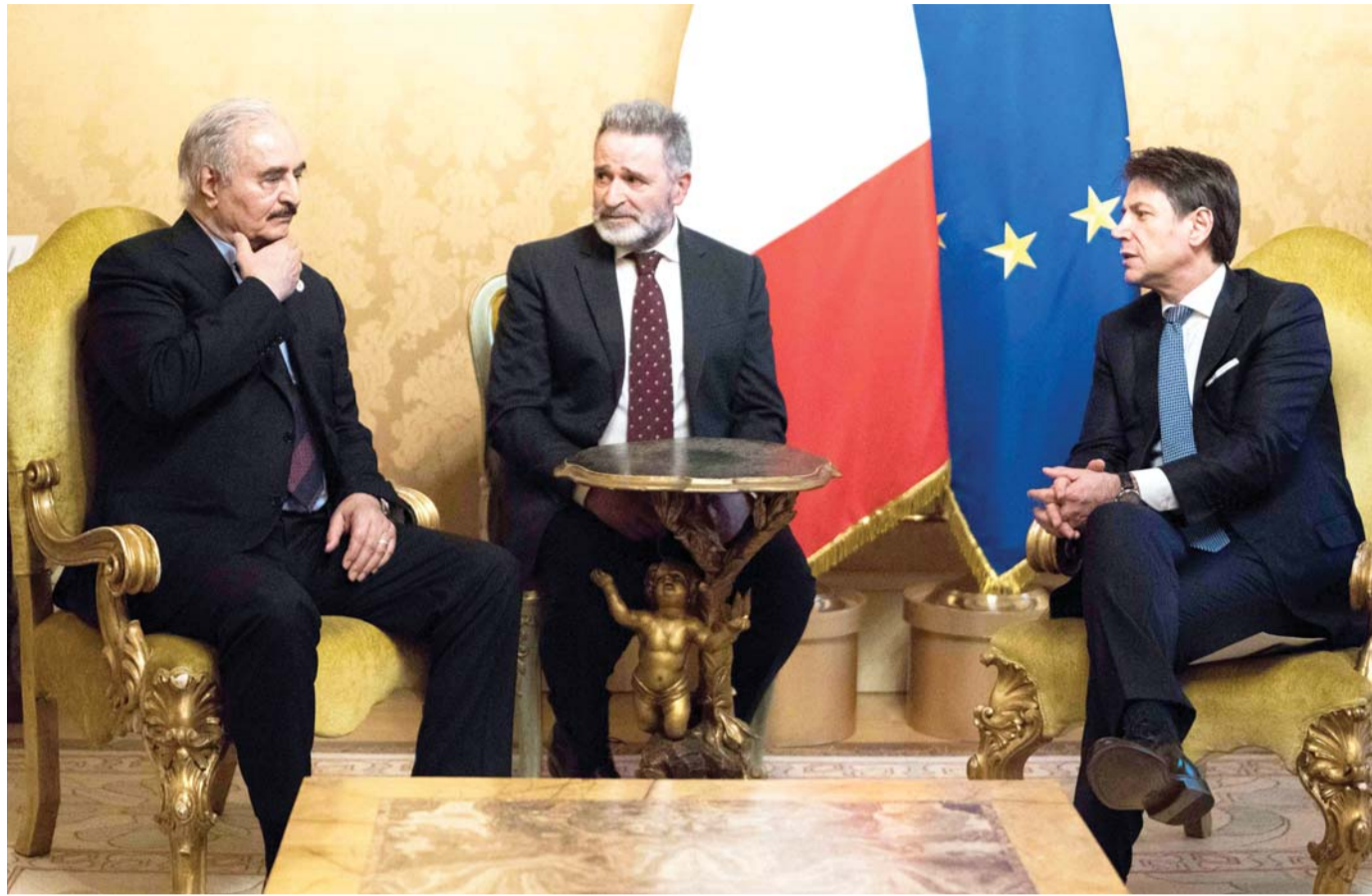
ويرى خبراء أن إيران لم تكن جادة في نسج علاقات ود صادقة مع دول المنطقة، لكنها كانت معنية بإظهار ثباتها في الموقف ما بين دول المنطقة والولايات المتحدة، ومهتمة بتسريب معلومات حول أي تواصل حقيقي أو مزعوم يجري مع دول المنطقة بغية تقوية أوراقتها ضد الأميركيين، وتحصين جبهتها الداخلية من خلال الترويج إلى أنها دولة مهمة وليست معزولة، حتى أنها روجت بعد اغتيال الجنرال قاسم سليماني إلى أن قائد فيلق القدس كان يحمل ردا إيرانيا على وساطة يقوم بها العراق بين الرياض وطهران، وهو أمر تم نفيه من قبل العراق.

وتؤكد مصادر قريبة من وزارة الخارجية الأميركية أن مواقف دول المنطقة ساهمت في الضغط على ترامب لعدم الرد على قيام إيران بقصف قاعدتي عين الأسد وأربيل في العراق بالصواريخ الباليستية.

لكن هذه المصادر تؤكد أن دول المنطقة ما زالت لا تتفق كثيرا بخطط ترامب المقلبة حيال إيران، خصوصا أن حساباته كمرشح للانتخابات الرئاسية المقلبة قد تجعله يقبل بطاولة مفاوضات مع إيران تاتي باتفاق يتناسب مع أجندته دون الأخذ في الاعتبار مصالح دول المنطقة التي تريد أن تكون هذه المرة حاضرة داخل أي مفاوضات.



ارتباك يضعف وحدة الصف



تنسيق المواقف

## أوروبا تختبر قوتها السياسية في ليبيا الرد الأوروبي على التدخل التركي في ليبيا لم يرق إلى مستوى الردع

حركاتها مؤخرا، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، مصالح كبرى في ليبيا وجنوب المتوسط، لكن مصالحها المباشرة في شرق المتوسط محدودة وغير ذات أهمية حاليا، لكن ربما تكون أعينها على المستقبل الواعد في هذه المنطقة. وتعمد العمل على لفت الانتظار إلى هناك لتجنب الصدام مع تركيا، وهو ما يحمل اعترافا ضمنيا بحقوق لانتقراطية ورغبة في ضرورة أن يكون لها دور يتناسب مع طموحاتها في هذه المنطقة. والأهم وضع واشنطن وموسكو في المواجهة في شرق المتوسط، وحرفهما عن بحر الرمال العظيم في ليبيا. فكفكة المتوسط واعدة ولا تزال فصولها النهائية لم تترسم.

زاد الأمر غموضا أن موسكو دخلت قبل يومين على خط الأزمة الليبية عبر دعوة الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس أردوغان إلى وقف إطلاق النار يوم الأحد المقبل، الأمر الذي وجد قبولا من جهات أوروبية عدة.

### تقدم روسيا

مهما كانت أهداف الدعوة: إنقاذ أردوغان عقب تقدم قوات الجيش الليبي عسكريا والسيطرة على سرت، أو إعلان صريح عن محصور روسيا - تركيا، ففي كل الحالات تحمل إشارة على أن بوتين بات قاصب قوسيين أو أدنى من المشاركة في هندسة الأوضاع داخل ليبيا. وتعني أيضا سحب جزء من الرصيد الأوروبي، وتخفيض مستوى الدور الذي يمكن أن يلعبه مؤتمر برلين.

تسعى بعض الدول الغربية إلى تهينة الأجواء للعودة إلى طاولة ألمانيا المفتوحة. ورات جهات كثيرة أن مسار برلين كان على وشك الاندثار بسبب الخلافات، غير أن أزمة التدخل التركي في ليبيا يمكن أن تمنحه قبلة حياة سياسية.

جان إيف لودريان  
حكومة الوفاق و تركيا  
تتعمدان الابتعاد  
عن القانون الدولي

وشعرت الدول التي تخوض حربا بالوكالة بانها أمام ورطة كبيرة يمكن أن تكديها خسائر فادحة، وخلافاتها ربما تؤدي إلى انعكاسات سياسية وأمنية واجتماعية أشد خطورة، وعملية ضبط الصراع وحصره داخل ليبيا قابلة للخروج عن السيطرة والتفجر.

أصبح القاسم المشترك في الحوارات الأوروبية التركيز على التسوية، ولأن مسار ألمانيا هو الوحيد المتاح حاليا فقد تلقى دفقة سياسية من دوائر كثيرة جعلته عنصرا محوريا في المعادلات التي أقامت عليها دول مختلفة توازناتها السياسية. وتريد ألمانيا تعظيم هذا الزخم بدعوة أطراف لم تكن مدرجة سلفا (الجزائر وربما تونس)، ودفع الاجتماعات التي جرت في عواصم عدة نحو الالتفاف حوله.

وتجاهلت خطاب الأول الصامد بشأن قطع أرجل الإرهابيين في ليبيا وتوفير حماية مطلوبة في جنوب المتوسط، ولم تعبأ بخطاب الثاني الذي يشتمل على مكونات فاضحة للتواطؤ مع تركيا والتحالف مع جماعات إرهابية وكتائب مسلحة وطوفان من الهجرة غير الشرعية. تخطت الدول الأوروبية هذه الملفات، مع أنها جوهر الأزمة الراهنة، وكان قاداتها لا يريدون الدخول في تفاصيل يمكن أن تخرج البعض ممن أسهموا في الوصول إلى هذه النقطة - الفضيحة، حيث غض البعض الطرف عن تدفق المنظرين إلى ليبيا مبكرا، ومنهم من جنوا مكاسب وعملوا على مساعدتهم بطرق متباعدة، مشافهين ومعسكراتهم الموجودة في مصراتة، وإيطاليا مثل حي على ذلك.

تتمسك دول أوروبية بالدعوة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بين حفتر والسراج، وهي مساواة ظالمة بين من يعمل على مكافحة الإرهاب ومن فتح أبواب طرابلس على مصراعيها له.

ولذلك هي دعوة شكلية تعبر عن ضعف المنطق الغربي وهشاشته، وأوصلته إلى تكرار المنظومة العقيمة، وتجاوز أوجه الخلل التي ظهرت عليها في أوقات سابقة. نعم الانسداد السياسي والعسكري الحالي فتح أعين بعض الدول الأوروبية على أطياف ليبية أخرى، لكن لا توجد رؤية لاستيعاب هؤلاء ضمن أطر الحل النهائي.

تقف الكثير من الدوائر الأوروبية عاجزة حتى الآن عن استيعاب المكونات الشاملة للأزمة، والوقوف عند القصور والتفاصيل الصغيرة، مع أن التوجهات التركية كشفت حجم الرفض الشعبي والسياسي للجسم الذي تمخض عن اتفاق الصخيرات، مؤكدا أن هيكله تعمل بطريقة بعيدة عن أهدافه النهائية، ومع ذلك لم تطرح أي من الدول الغربية فكرة العمل على تعديله ليستوعب المتغيرات والتحويلات على الساحة الليبية.

اتجهت غالبية الخطوات الأوروبية نحو التركيز على نحية تركيا عن ليبيا، ولعبت إيطاليا دورا في ذلك، عندما وجدت إسقاطا في الخطاب الوطني عليها، وخلق مقارنة بينها خلال فترة الاحتلال وبين ما يريده الرئيس رجب طيب أردوغان في ليبيا، ما يمثل خسارة بعيدة لروما ولذلك دفعت نحو توجيه بوصلة الأزمة مع تركيا إلى منطقة شرق البحر المتوسط، باعتباره الحلقة التي تبعد عنها شبح العودة إلى مفردات الاستعمار الجديد والقديم.

وسواء كان هذا التوجه الأوروبي العام مقصودا منه تخفيف العبء على وتر ليبيا والضغط على دول شمال المتوسط، أو إيجاد بؤرة للعراك الإقليمي والدولي من خلال جر قوى كبرى لساحة ليبيا، مثل الولايات المتحدة وروسيا، ففي الحالتين يشير مضمونه إلى فقر في قدرة الجسم الأوروبي، جماعيا وفرديا، على التعامل السراج رئيس المجلس الرئاسي، رئيس لدى الدول الرئيسية التي نشطت

على التحركات الراهنة التي اجتمعت على رفض المزيد من التصعيد على الساحة الليبية، لكنها أخفقت في التفاهم حول صيغة مقاربة للتسوية السياسية التي طرحت من قبل، عبر فرنسا وإيطاليا، والآن تحاول ألمانيا إنقاذ مؤتمرها الدولي الذي فشلت في تحديد الأطراف المشاركة فيه أو موعد لإنتعاده.

المثير في المشهد الأوروبي أنه يسير هذه المرة بعيدا عن الولايات المتحدة المنغصة في الصراع مع إيران بكل ما ينطوي عليه من تحديات سياسية وأمنية. وأصبحت الأزمة في ليبيا أحد المحكات الرئيسية أمام دول الاتحاد الأوروبي بشأن مدى قدرتها على فك الغازها وإيجاد طريق واضح للحل بمعرفتها.

تركز اللقاءات والاجتماعات والحوارات التي عقدها وزراء خارجية ومسؤولون غربيون مع نظرائهم في دول مختلفة، على إيجاد مخرج سياسي يجنب ليبيا المزيد من الفوضى والانفلات، ويحاولون إنشاء تركيا عن اتخاذ إجراءات عسكرية على الأرض تؤدي إلى تدويل الصراع رسميا، حيث ستفرض هذه الخطوة الرد عليها من جانب المعسكر المناهض لحركات أنقرة في ليبيا، وشرق المتوسط، إذا لم تنصع للنداءات الراضة لما فعلته، وشدت قسم كبير منه على عدم قانونية مذكرتي التفاهم البحري والأمني مع حكومة طرابلس.

ارتسم التوجه الأوروبي في جملة من الملامح المتفرقة، يمكن وضعها في عدد من المحددات التي تؤكد أن التحرك لا يزال يتخذ بعدا تكتيكيا، ويفقر إلى الرؤية الاستراتيجية، وكل المساعي تكاد تتمحور حول إبعاد شبح اتساع نطاق الحرب وليس البحث عن حلول ناجعة للأزمة المزمنة، وهي المشكلة التي لا تمتد إلى التعاملين معها، وأدت إلى صعوبة بالغة في تفكيك أطرها الصلبة، وقدمت لتركيا أو غيرها الفرصة للتدخل الكبير.

### محددات إدارة الأزمة

تستبعد الدول الأوروبية الفاعلة مبدأ الحسم العسكري، ووضعته جانبا في حواراتها، ورفضت فكرة استعانة حكومة الوفاق الليبية باي قوات خارجية تزيد الصراع اشتعالا، وتسمح بوجود ثغرات تقضي إلى تصده إقليميا. وهذا هو الخطاب الأكثر تداولًا، ولم يرق إلى مستوى ردع تركيا بالادوات الخشنة، ولم تظهر أيضا معالم تشبي بمعايقتها على إرسال قوات غير نظامية من إرهابيين ومرتبقة ومتشددين إلى الأراضي الليبية، والذي لم تنكره أنقرة. وهو إحدى أهم المشكلات التي أطالت أمد الأزمة وأدخلتها دروبها وعرة.

وقال بهذا الصدد إن الاتفاق بين حكومة الوفاق و تركيا "يتعمد الابتعاد عن القانون الدولي ويزيد من تعميق الأزمة في ليبيا". ودخلت الدول الأوروبية اختبارا جديا عبر مدى قوتها السياسية في التعامل مع الأزمة الليبية، ودب النشاط في دبلوماسيتها المتصلبة، واتجهت صوب العواصم المجاورة والمعنية بالأزمة، القاهرة وتونس والجزائر، واستقبلت بروكسل روما وبرلين وباريس ولندن الكثير من المسؤولين لبحث سبل الخروج من النخف المظلم الذي تسبب فيه إعلان تركيا عزمها التدخل عسكريا في ليبيا، ودعم حكومة الوفاق والقوى المتشعبة والمتحالفة معها.

بدأ التعامل الأوروبي مفككا، وشهد خلافا محتدما بين البعض في مراحل سابقة، ولا تزال تداعياته الكامنة تخيم

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

تسارعت الحركة الدبلوماسية الأوروبية عددا إعلان تركيا إرسال عسكريين لدعم ميليشيات حكومة الوفاق المسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس ما أثار مخاوف من نشوء "سوريا جديدة"، في وقت بدأ فيه قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر عمليات تحرير المدينة.

حفزت المخاوف من تدويل النزاع الليبي تحركات دبلوماسية أوروبية مكثفة وغير مسبوقه لدول الجوار الليبي، حيث استقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الخميس، وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، فيما التقى وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الرئيس التونسي قيس سعيد.

وأكد دي مايو أن "الوقت حان لجمع كل الدول وجميع الأشخاص حول طاولة واحدة وإيجاد حل يضمن السلم في هذه المنطقة". وأضاف الوزير الإيطالي الذي سبق أن زار القاهرة في إطار مساع دبلوماسية لحل الأزمة، أن "الجميع متفق على ضرورة وقف إطلاق النار في ليبيا".

ويحسب الجزائر فإن "تصعيد أعمال العنف" ناجم "عن التدخلات الأجنبية التي تعقد سبل الحل السياسي الكفيل وحده بإعادة الأمن والسلم والاستقرار إلى ربوع ليبيا"، في إشارة إلى تواجد الجنود الأتراك على الأراضي الليبية.

من جهته، زار وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان تونس، الجارة الأخرى للبيبا، حيث أكد أن "مخاطر التصعيد القائمة في ليبيا تهدد استقرار مجمل المنطقة من المغرب العربي إلى الساحل".

وعلق لودريان على اتفاقين وقعتهم تركيا مع حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج أواخر نوفمبر، أحدهما عسكري ينص على أن تقدم تركيا مساعدات عسكرية إلى حكومة الوفاق والثاني يتناول ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا و تركيا.

وقال بهذا الصدد إن الاتفاق بين حكومة الوفاق و تركيا "يتعمد الابتعاد عن القانون الدولي ويزيد من تعميق الأزمة في ليبيا". ودخلت الدول الأوروبية اختبارا جديا عبر مدى قوتها السياسية في التعامل مع الأزمة الليبية، ودب النشاط في دبلوماسيتها المتصلبة، واتجهت صوب العواصم المجاورة والمعنية بالأزمة، القاهرة وتونس والجزائر، واستقبلت بروكسل روما وبرلين وباريس ولندن الكثير من المسؤولين لبحث سبل الخروج من النخف المظلم الذي تسبب فيه إعلان تركيا عزمها التدخل عسكريا في ليبيا، ودعم حكومة الوفاق والقوى المتشعبة والمتحالفة معها.

بدأ التعامل الأوروبي مفككا، وشهد خلافا محتدما بين البعض في مراحل سابقة، ولا تزال تداعياته الكامنة تخيم